

## حديث صحفي لوزير الخارجية العراقي، محمد سعيد الصحاف، بشأن الحصار المفروض على العراق بغداد.\* [مقتطفات]

### ■ كيف ترون نهاية لهذا الحصار في ظل هذا التعنت الأميركي؟

□ العراق يعمل على رفع الحصار انطلاقاً من استراتيجية تنطلق من ثلاثة محاور، هي التعاون مع مجلس الأمن والأمم المتحدة بنفس الجدية التي تميزت بها سياستنا في هذا الجانب، من أجل أن نثبت للمنظمة الدولية أننا قد نفذنا جميع الالتزامات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمحور الآخر من هذه الاستراتيجية هو العمل الثنائي مع الأشقاء العرب أولاً من أجل كسب مواقفهم استناداً إلى الحقائق للوقوف مع العراق، ومساندة مطلبه المشروع برفع الحصار، ثم تأتي العلاقات مع الدول الأخرى بدءاً بدول منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم بقية دول العالم، أيضاً لكسب ما نستطيع من دعم مطلبنا، ثم يتوج هذه الاستراتيجية العمل العراقي الوطني المثابر لهدم هذا الحصار، وجعله يهترئ، وذلك بزيادة إمكانات العراق على إلغاء آثار الحصار.

ويضيف قائلاً: وفي هذا الصدد يمكن القول إننا شعب صبور ومثابر بطبيعته، ونستطيع رغم القيود الشديدة التي يفرضها الحصار الجائر علينا منذ نحو ثماني سنوات أن نزيد من إنتاجنا في كل أساسيات الحياة إلى الحد الذي يكون موقفنا فيه مادياً ومعنوياً بمثابة الصوت العالي في آذان من يدعمون الحصار، بأن حصارهم قد تهاوى، وحين ذلك لا نحتاج إلى الخارج لتوفير رغيف الخبز، ووقتها سوف تصاب السياسة الأميركية بصفعة، وكذلك الحال في ميادين الحياة الأخرى.

[.....]

### ■ أكدت بعض وسائل الإعلام الأميركية من خلال وثائق عراقية أن العراق ما زال يمتلك أسلحة غير تقليدية.. ما هو قولكم؟

□ ما نشرته الصحف الأميركية وشبكة الأخبار "سي. إن. إن" هو سلسلة من المعلومات "المفبركة" على ضوء الوثائق التي قدمها العراق من قبل حول الأسلحة غير التقليدية، فقاموا بإعادة صياغتها من جديد بما يتناسب وإظهار العراق بأنه ما زال يمتلك هذه الأسلحة، وقد وجهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبت فيها بالتحقيق في هذا الموضوع، لأن هناك قوانين عمل تحكم الأمم المتحدة، تمنع التصرف في المعلومات الخاصة بها، ونحن أمام قضية لم يتم فيها تسريب المعلومات فقط إنما تم تزييفها أيضاً لحساب وسائل الإعلام الأميركية في إطار التعبئة لاستخدام الضربة العسكرية ضد العراق، وقد كانت هذه القضية دليلاً آخر على وجود عناصر في لجان التفتيش تعمل لحساب الإدارة الأميركية.

### ■ بماذا تفسرون قرار مجلس الأمن الأخير والذي حذر العراق بـ "أشد العواقب" إذا ماطل في تنفيذ اتفاق التفاهم الموقع مع "كوفي أنان"؟

□ هذا القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن والذي تحدث عن "أشد العواقب" إذا لم ينفذ العراق اتفاق التفاهم، لم تكن هناك حاجة إليه، وهو دليل آخر على الازدواجية المقيتة التي يفرضها الأميركيون والبريطانيون على مجلس الأمن، والشاهد على ذلك هو أن القرار رقم 986 الصادر في أبريل [نيسان] 1995 قد رفضه العراق في البداية لأنه لم يكن متوازناً، وبعد عام من الحوار مع الأمم المتحدة ممثلة في الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق، أصدر القرار في صيغة مذكرة تفاهم أيضاً، ولم يطلب مجلس الأمن إصدار قرار حوله مثلما هو الوضع الحالي، واعتبر القرار وثيقة قانونية، وما زلنا ننفذها.

\* "الأهرام" (القاهرة)، 1998/3/10. وقد أجرى الحديث عبد الناصر سلامة.

إذن كل ما صدر في القرار الأخير "1154" حول "أشد العواقب" وغيرها هو "لغظ سياسي" لا يعدو أن يكون تراجعاً من أعضاء المجلس أمام هيستيريا الأميركيين والبريطانيين، بعد أن فشلوا في شن عدوان جديد، والبعض قال إنه صدر حفظاً لماء الوجه، والبعض الآخر قال إنه لغة سياسية في غير مكانها، ومع ذلك تحدثت إحدى عشرة دولة في مجلس الأمن من بين الـ 15 الأعضاء عن أن القرار لا يعني استخدام القوة. ويشير الدكتور الصحافي إلى أن العراق هو الذي تباحث واتفق مع كوفي أنان، وهذا يطرح تساؤلاً مهماً بشأن الإصرار على مطالبة العراق بالالتزام بتنفيذ القرار، وذلك على الرغم من أن المنطق يقول إن مجلس الأمن كان يجب أن يصدر قراراً يطالب الولايات المتحدة بعدم تعطيل الاتفاق، وذلك لأنها هي التي حشدت الحشود العسكرية، لكن لأن الاختلال في المجتمع الدولي لا يزال قائماً، فقد حدث ذلك، وعلى الرغم من كل ذلك فسوف يلتزم العراق التزاماً تاماً بنص وروح مذكرة التفاهم، وسنطالب الطرف الآخر بالالتزام بها، وينبغي على الأميركيين هنا ألا يعملوا على الإخلال بهذا التوازن، أو إفراغ الاتفاق من محتواه.

### ■ ألا ترون أن هذا الاتفاق ينتقص من السيادة العراقية؟

□ لا، بالعكس فقد استفدنا من هذا الاتفاق، حيث سدنا الطريق على العدوان الأميركي الذي كان مبيتاً على بلادنا، واستجابت الأمم المتحدة لعدد من مطالبنا المتوازنة، والآن: الذين سيدخلون المواقع الرئاسية، هم مجموعة خاصة سوف تنهي عملها في فترة "معقولة"، كما نص في القرار، وليست مفتوحة حتى النهاية، وأردنا بذلك أن يتأكدوا من خلو هذه المواقع من أية أسلحة تضمنتها أكاذيب أعضاء اللجنة الخاصة وفي مقدمتهم "ريتشارد بتلر" رئيس اللجنة، الذي لم يعد محايداً، وفضح بنفسه حقيقة موقفه، وعندما يتم التحقق من ذلك سوف تتوجه كل الجهود نحو إنهاء أعمال اللجنة الخاصة تمهيداً لرفع الحصار، والدخول في عملية الرقابة الدائمة للمنشآت ذات العلاقة المباشرة بالأسلحة المحظورة، وتنتهي هذه الكذبة التي لطخت بالعار من أطلقها. ويضيف وزير خارجية العراق قائلاً: إن هذا الاتفاق أيضاً، بجانب أنه ساعد على تعرية هؤلاء الكذابين، فقد جعل مطالب العراق معروضة أمام العالم أجمع، وليس في الأزقة والدهاليز المظلمة للجنة الخاصة وجواسيس أميركا في هذه اللجنة لاستخدامها في خدمة أغراض السياسة الأميركية المعادية للعراق، كما أنها جاءت لتتوج رحلة أظهر فيها الأشقاء العرب فهماً واسعاً وأكبر للمؤامرة التي تعرض لها العراق منذ عام 1991.

[.....]

### ■ العلاقات مع الدول العربية.. هل تسير إلى الأفضل؟

□ نعم.. العلاقات مع الدول العربية في تحسن مستمر، مع من تأثرت معهم العلاقات من قبل، أما الغالبية فكانت العلاقات معهم جيدة، وإن كانت قد تأثرت اقتصادياً نظراً لظروف الحصار، وقد سعينا بكل إخلاص مع من ضعفت معهم العلاقات، واعتقد أننا نجحنا، وقطعنا شوطاً جيداً، حيث أصبحت العلاقات مع مصر في تحسن، ومع سورية أيضاً وبعض دول الخليج، ونأمل نفس الحال مع أشقائنا في السعودية، ولا نستثني من ذلك الكويت بمجرد أن يتوقفوا عن سياسة إلحاق الأذى بالعراق.

### ■ وماذا عن الدول التي أيدت ضرب العراق؟

□ دون ذكر أسماء، كل الذين أعطوا تسهيلات أخيراً للأجنبي لاقتراف جريمة العدوان على العراق، ليس فقط عليهم علامة استفهام، وإنما يجب ألا يتكرر مرة أخرى، وذلك لأن الضرر يقع على الجميع، ويجب أن تطوى هذه الصفحة فوراً، لأن سكين الأجنبي سوف لن يبقى على أي من رقاب العرب.

### ■ كيف تسير العلاقات مع إيران؟

□ الحوار السياسي مع إيران وصل إلى مراحل عملية، سوف تؤدي إلى نتائج إيجابية، والمباحثات التي جرت بيننا وبينهم في الفترة الأخيرة كانت جدية، وعبرت في حدود معقولة عن الرغبة المتبادلة لحل عدد من المسائل العالقة بين البلدين، وهي الآن تتجه نحو التطبيع التدريجي، واعتقد أن ذلك في مصلحة البلدين.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)